

## مراجعة كتاب (الانتقال إلى الديمقراطية)

عبدع الأسدي<sup>(1)</sup>

كتب كثيرة، وأبحاث عدة، تناولت المسألة الديمقراطية في العالم العربي، ويأتي هذا الكتاب ليبحث في موضوع الخبرات الدولية للانتقال الديمقراطي (Democratic Transition)، مستفيداً من مسألة المقارنة بين تجارب تلك الدول وعالمنا العربي، بهدف تعميق وعينا بتجارب الآخرين، واكتشاف الأخطاء الكامنة في تجارب البلدان العربية، بعيداً من أي مسوغات ذرائعية من قبيل الطابع المميز والخاص لفردانية المجتمعات العربية.

هكذا كانت فرضية المؤلف للبحث في مسألة الانتقال إلى الديمقراطية، فهل استطاع أن يوظف منهجه في البحث المقارن بهدف استثمار العرب تجارب الآخرين في مسألة الانتقال إلى الديمقراطية؟ أم إن المسألة برمتها أفلتت منه؟ لنحاول في هذه المقاربة النقدية أن نقرأ إلى أي حد استطاع المؤلف أن يمسك بتلايف بحثه الأساس.

بداية سعى المؤلف لطرح عدد من الأسئلة التي تشكل بحد ذاتها مفاتيح منهجية لبحثه عبر الاستفادة من التجارب المقارنة، ومنها: ما الديمقراطية لغة واصطلاحاً؟ ما السلطوية وما تأثيراتها في اختيار نظام حكم؟ وما هي الديناميات الكامنة المؤدية إلى انهيار النظم السلطوية؟ وكيف اختبرت النخب السياسية الصاعدة إلى سدة السلطة الحكم؟ وكيف تعاملت مع المسألة الديمقراطية؟ هل قاد المسار الذي سلكته نحو تعزيز النظام الديمقراطي؟ وغيرها من الأسئلة حاول المؤلف في بحثه الإجابة عنها.

بداية لا بد من الإشارة إلى أن الدكتور علي الدين هلال هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وهو يشغل عدداً من المناصب الأكاديمية المرموقة، وله عشرات الكتب والبحوث المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية، منها على سبيل المثال: النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وتحديات المستقبل، والدول الكبرى والوحدة العربية. ما يعني أننا أمام باحث له باع طويل في الكتابة

(1) كاتب وصحافي.

البحثية الأكاديمية، وربما ما يزيد من أهمية معالجة مسألة الانتقال إلى الديمقراطية أن التجارب العربية التي شهدتها بلدان الربيع العربي قد أصابها نكوص وعطب شديدان، أديا في نهاية المطاف إلى الإحساس بأن حلم الديمقراطية قد تبدد على أعتاب سيطرة العسكر على المشهد السياسي في عدد من البلدان العربية.

## الديمقراطية بين القيم والمؤسسات

أعاد المؤلف في الفصل الأول (الديمقراطية بين القيم والمؤسسات) طرح مفهوم الديمقراطية اصطلاحًا بالعودة إلى أصل الكلمة الإغريقي أي حكم الشعب.

وتناول تطور مفهوم الديمقراطية في العصر الحديث، بادئا بمفكري نظرية العقد الاجتماعي: جون لوك ومونتسكيو وروسو، وعبر رحلة طويلة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحروب والانتفاضات والثورات، مرورًا بمخاض النهضة والتنوير إلى ولادة النظم الديمقراطية.

ولأن الديمقراطية مصطلح تحوطه هالة من الجاذبية والسحر، وله دلالاته الأخلاقية الرفيعة، فقد تمسكت به كثير من الأنظمة التوتاليتارية، ومنه انبثقت: الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الماركسية، والديمقراطية الشعبية، والاشتراكية الديمقراطية، والقائمة تطول. لا بل إن آخرين ربطوا بين الديمقراطية والأديان، فنشأ مصطلح «الديمقراطية المسيحية» و«الديمقراطية في الإسلام».

ويصل المؤلف إلى القول إنه «لا يمكن حصر أو «اعتقال» معنى الديمقراطية في تعريف جامد خارج عن الزمان والمكان، فالنظام الديمقراطي هو حصيلة خبرة اجتماعية يعاد تعريفها وتشكيلها من إطار ثقافي إلى آخر، ومن زمان إلى آخر»<sup>(2)</sup>.

بمعنى أوضح أن الديمقراطية هي بالجوهر ثقافة، ثقافة تحمل علاقة جدلية بين المجتمع والدولة، وبين شكل نظام الحكم ونمط الثقافة السياسية السائدة فيه.

(2) علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، ط1، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص18.

وهنا يشدد المؤلف -في ضوء ما توصل إليه الباحثون في مسألة الديمقراطية- على أنه «لا يمكن فرض نظام ديمقراطي على مجتمع تغيب هذه الصفة عن مؤسساته الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والنقابة والمؤسسة الدينية، وعندما يحدث ذلك فإن النظام الديمقراطي الوليد يظل هشاً دون جذور، ويصبح من اليسير لأي مغامر أن ينقلب عليه من دون مقاومة تذكر»<sup>(3)</sup> واستناداً إلى ما سبق، فإن الاهتمام بالثقافة الديمقراطية، يقوم على قيم أساسية ثلاث هي: التعددية، والحرية، والعدل. وهي منظومة متكاملة مع بعضها الآخر، وأي خرق لأحد أركانها يعد خرقاً وتهديداً للمنظومة برمتها.

إن القبول بمبدأ التعددية يعني الإقرار بوجود مجموعة من القوى الفاعلة في المجتمع السياسي، وتأكيد أهمية الفصل بين السلطات والتوازن بينها، والقبول بمبادئ التفاوض الاجتماعي، والبحث عن الحلول الوسط، كما يرتبط هذا المفهوم بمبدأ التسامح، بما يتيح لكل مشاركة آرائه ومعتقداته، بطريقة سلمية.

في حين إن القبول بقيمة الحرية يعني القدرة على التعبير عما يعتقد الإنسان قولاً وعملاً، وهو احترام لإنسانية الإنسان وحرية، «الأصل في الدول الديمقراطية هو الإباحة في مجال الحريات الشخصية والعامّة ما لم تكن هناك قوانين تقيد استخدام تلك الحريات أو تنظمها بشكل معين»<sup>(4)</sup>

بينما تشير قيمة العدل إلى ضمان حرية الأفراد وتمتعهم بحقوقهم وحرّياتهم في إطار تكافؤ الفرص بحيث تكون الجدارة هي معيار التمييز بينهم.

والديمقراطية تتطلب وجود مؤسسات تنجز العملية الديمقراطية وتعمل على تطبيقها، وأهم هذه الآليات -كما يشير المؤلف- وجود قانون أو دستور ينظم العلاقة بين الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وخضوع الدولة لحكم القانون، والفصل بين السلطات، وعدم السماح بانفراد الحكم وتركيزه في يد فرد واحد أو هيئة واحدة، انطلاقاً من مبدأ أن «المسؤولية تعادل السلطة». في حين يشير النظام الديمقراطي إلى سماح نظام الحكم بتعدد الأحزاب ومشاركتها في العملية السياسية عبر المنافسة الانتخابية، وتشكيل معارضة حقيقية وليست صورية داخل البرلمان وخارجه، فضلاً عن إجراء الانتخابات العامة وبصورة دورية ونزيهة.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 19.

(4) المصدر السابق، ص 22.

## الاتجاهات النظرية في تفسير نشأة النظم الديمقراطية

يعالج المؤلف في الفصل الثاني المعنون بـ(الاتجاهات النظرية في تفسير نشأة النظم الديمقراطية) النظام الديمقراطي، بوصفه ظاهرة حديثة، تطورت مع التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات الغربية وانتقالها إلى مرحلة الرأسمالية، وتبلور الطبقة البورجوازية التي حملت على عاتقها ولادة النظام الديمقراطي وولادة مؤسساته.

حاول المؤلف في هذا الفصل أن يقدم مقاربات منهجية لأسباب نجاح العملية الديمقراطية في بعض البلدان مثل بريطانيا وفرنسا، وفشلها في دول أخرى، مثل إيطاليا وألمانيا وروسيا، وتحولها إلى نظم سلطوية.

ويتناول الكاتب بالبحث الاتجاهات النظرية في تفسير التحول إلى الديمقراطية من الناحية التاريخية، وكيف يسعى أنصار كل اتجاه إلى تحديد العوامل الضرورية لحدوث هذا الانتقال فعندما يكتمل نضج العوامل تحدث مجموعة من التفاعلات في داخل النظام السلطوي، لتدفع، في نهاية المطاف، إلى انهياره وتقويض أركانه، ولربما البدء في تشييد نظام ديمقراطي.

وفي هذا الإطار يحاول المؤلف أن يميز الاتجاهات والمدارس التي سعت لتفسير النظام الديمقراطي، وأولها اتجاه التنمية/ التحديث ويرى هذا الاتجاه أن شرط نشأة النظام الديمقراطي هو التحضر والتنمية الاقتصادية. وقد استند هذا الاتجاه إلى كتابات عدد من المؤلفين الذين توصلوا إلى أن جوهر التحول الديمقراطي يتطلب بلوغ المجتمع درجة ملموسة من النمو الاقتصادي، فضلاً عن ضرورة وجود طبقة وسطى كبيرة ونظام طبقي اجتماعي دينامي، وارتفاع نسبة التعليم، إضافة إلى وجود ثقافة داعمة لمؤسسات النظام الديمقراطي وترتيباته.

ويخلص المؤلف إلى تأكيد «أن إمكانية إقامة النظام الديمقراطي تقل عند المستويات الدنيا للتنمية، وأن احتمال إقامة الديمقراطية يزداد مع ارتفاع مستويات التنمية، واحتمال أن تكون الديمقراطية في البلدان الأقل نموًا أكثر عرضة للفشل، بينما تبدو أكثر استقرارًا في البلدان الأكثر نموًا، واحتمال أن تكون النظم السلطوية أكثر ضعفًا في البلدان الأكثر نموًا، واحتمال أن تقل فرص التحول الديمقراطي في البلدان النامية إذا نجحت السلطوية في تحقيق التنمية»<sup>(5)</sup>.

(5) المصدر السابق، 42.

فيما يميل اتجاه آخر إلى التأكيد أن الفاعلين السياسيين في عملية الانتقال هم النخب السياسية سواء أكانت في الحكم أم المعارضة، وليس جماعات المصالح المنظمة أو الحركات الاجتماعية والطبقات.

لكن وفقاً لاتجاه التحليل البنائي فإن بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية هو الذي يحدد التطور السياسي وما إذا كان سوف يأخذ مسارات ديمقراطية أو غير ديمقراطية.

ويخلص المؤلف لتأكيد أن هذه الاتجاهات كلها مكملّة لبعضها، مفترضاً أن أغلب الباحثين يستفيدون في دراساتهم عن الانتقال إلى الديمقراطية من الأفكار والمفاهيم النابعة من هذه التوجهات.

### انهيار النظم السلطوية

في الفصل الثالث (انهيار النظم السلطوية) تناول المؤلف أسباب سقوط النظم السلطوية ومتغيرات انهيارها، والقوى المشاركة في عملية التغيير. فعرض لسمات النظم السلطوية وانتقالها من السلطوية النقية إلى السلطوية الهجينة، كالسلطوية التنافسية أو الانتخابية، ثم عرض لآليات انهيارها، والتفاعلات المرافقة لها، وتأثيرات العوامل الداخلية والخارجية.

وفي سياق بحثه الأكاديمي يرى أن النظم غير الديمقراطية تنهض على أسس الإرغام والهرمية والمركزية والتحكيمية والسلطة المطلقة.

وعلى الرغم من تعدد التسميات لهذه الأنظمة (الأوتوقراطية، والأوليغارشية، والدكتاتورية، والاستبدادية، والشمولية، ونظم الحكم المطلق) إلا أن استخدام تعبير النظم السلطوية، يدلل بالجوهر على أن السمات المشتركة لهذه النظم غير ديمقراطية.

ويؤكد المؤلف أن للنظم السلطوية النقية أشكالاً متعددة، لكنها تحمل سمات عامة، فهي ذات طابع هرمي، تتركز السلطة فيها بيد شخص واحد أو مجموعة محدودة، وقد تكون السلطة فيها مطلقة لا تخضع لقانون ناظم، وقد تكون سلطة تحكيمية، أي إنها غير خاضعة لقواعد عامة للحكم،

وغالبا ما تلجأ إلى إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية، لتحمي سلطتها. ولا يخضع هذا النوع من السلطات إلى المحاسبة، فهي نظم تعمل من دون قواعد وإجراءات مؤسسية للرقابة ولا فصل بين السلطات فيها.

باختصار هي سلطة يمارس فيها الإقصاء السياسي والاجتماعي، كأن تقصي قوى سياسية من أي مشاركة في شؤون الحكم، أو أن تمنع جماعات اجتماعية أو إثنية من المشاركة في العملية السياسية. وهي سلطة احتكارية تسعى إلى السيطرة على موارد القوة والنفوذ كلها في المجتمع في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما هو الحال في النظم الشيوعية في دول شرق أوروبا.

إن النظم السلطوية بحسب الكاتب تبنى على القلق والخوف، وأن مآمن الفرد يكون بإعلان الولاء الدائم للحاكم، ما يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية، وتفشي حالة من عدم المشاركة في الانتخابات العامة، والأهم من ذلك شخصنة السلطة، فلا تغيير بالسلطة إلا بموت الحاكم أو بانقلاب يطح به، ما يعني انسداد قنوات التداول السلمي للسلطة.

أما السلطة الهجينة فيصنفها المؤلف نظماً أدخلت تغييرات سياسية على بعض جوانبها، تحت ضغوط شعبية أو دولية، فلم تعد سلطوية بالجوهر، ولم تصل إلى عتبة الديمقراطية الحقة. وكان هذه النظم تحاول أن تمسك العصا من الوسط، لكنها استثمرت كل ما كينة الدولة لدعم الحاكم أو الحزب الحاكم أو الطبقة السياسية المسيطرة، وتحاول إجهاض أي بروز لتطور قوى سياسية منافسة كما هو الحال في روسيا مثلاً.

إذا فهي نظم تشهد تعددية حزبية، «ولكنها تعددية غير حرة وغير عادلة»<sup>(6)</sup>. ما يؤدي إلى حدوث تصدعات في آلية الانتخابات، لأنها تجري بطريقة صورية، وفي ظل غياب منافسة حقيقية، فالسلطة التي تمسك بزمام الحكم لا ترى في الانتخابات إلا وسيلة لشرعنة السلطة أمام الرأي العام الخارجي.

في حين يمثل فيها القضاء حقلاً رئيسياً للصراع بين الحكم والمعارضة، حاله حال البرلمان إذ يمكن أن يكون حضور المعارضة في البرلمان بمنزلة قوة كبح للحكومة. ثم إن الإعلام في الأنظمة السلطوية التنافسية يتيح لقوى المعارضة انتقاد سياسات الحكم.

(6) المصدر السابق، 57.

ويخلص الكاتب إلى الاستنتاج أن الأنظمة السلطوية الهجينة تعيش حالة من التناقضات الداخلية الكبيرة، التي سرعان ما تؤدي إلى ضعف النظام وتقويض أركانه، فالوضع العام في نظم كهذه يشير إلى وجود حراك سياسي لا يمكنه ضبطه، على الرغم من محاولتها الإمساك بقوة بخيوط اللعبة، ولكن استمرار الحراك سرعان ما يؤدي إلى ولادة قوى سياسية جديدة.

وفي ما يتعلق بديناميات انهيار النظم السلطوية يرى المؤلف أن الموضوع يقوم على مجموعتين مترابطتين من التفاعلات: تفاعلات داخلية، وتأثيرات خارجية.

ففي ما يتعلق بشكل النظام السلطوي، تتحدد قوة النظام السلطوية، بمقدار استناده إلى قاعدة إثنية أو قبلية أو طائفية، فكلما استند النظام التسلطي إلى قاعدة مجتمعية (سورية وليبيا مثلاً) رسخت أدواته التسلطية، وكلما انعدمت هذه القاعدة أصبح من اليسير الإطاحة بالنظام التسلطي. فضلاً عن إحساس الأغلبية من الشعب بالظلم، وعدم الإحساس بالعدل والحرمان الاقتصادي، إضافة إلى وجود صراعات بين السلطة التسلطية ذاتها، فضلاً عن تنامي الشعور لدى قوى المعارضة بأن هزيمة النظام التسلطي ممكنة.

أما في ما يتعلق بالتأثيرات الخارجية، فلها دور كبير في ما سماه بـ «أثر الاقتداء» أو ما يسمى أحياناً بتأثير «الدومينو»، كما حصل في بولندا وتونس وانتقال الحدث إلى دول الجوار. ومن جهة أخرى فإن التأثيرات الخارجية تلعب دوراً إما في مرحلة العمل ضد النظام السلطوي، أو في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، لكن المؤلف يقر بأن هذا الدور يتسم بازدواجية المعايير وارتباطه بمصالح الدول الكبرى.

## عملية الانتقال إلى الديمقراطية

في الفصل الرابع من الكتاب (عملية الانتقال إلى الديمقراطية) يركز المؤلف على صور الانتقال إلى الديمقراطية وأشكاله واحتمالات تطوره، والعوامل المؤثرة في مساره، ويسعى إلى تحديد النتائج والدروس النظرية التي يمكن استخلاصها من خلال المقارنة بين حالات الانتقال الديمقراطي.

فمن الناحية العملية يشير تعبير «الانتقال إلى الديمقراطية» إلى المرحلة التي تلي سقوط النظام

السلطوي، ووصول حكام جدد إلى السلطة، والبدء بتأسيس نظام سياسي جديد تتضمن إعداد الدستور والتشريعات المنظمة للحياة السياسية وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

ومن واقع دراسته للخبرات المختلفة التي شهدها العالم منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، يستخلص الكاتب خمسة أنماط لعملية الانتقال إلى الديمقراطية: نمط الانتقال من قمة هرم السلطة أي من قلب النخبة الحاكمة، في هذا النمط يبرز دور نخبة إصلاحية من داخل النظام تدرك أن النظام القائم لا يمكن أن يستمر من دون تغيير، وأن التغيير هو الأقل تكلفة لاستمرار النظام بشكل جديد.

في حين يشير النمط الثاني (نمط التفاوض بين نخب الحكم والمعارضة) إلى تحقيق الانتقال نتيجة مبادرات مشتركة بين عناصر من النخبة الحاكمة والنخب المعارضة.

النمط الثالث (نمط الانتقال من أسفل: دور التعبئة الجماعية والفعل المباشر) فهو يشير إلى عملية انتقال أداؤها الرئيسة الضغوط الشعبية والتحركات الجماهيرية التي تترتب على وجود أزمة سياسية تؤدي إلى تعبئة جماعية ضد النظام القائم لا تسيطر عليها نخب المعارضة الحزبية التقليدية.

أما النمط الرابع (نمط الانتقال من خلال الاحتجاجات الشعبية والثورات الانتخابية) فهو يشير إلى عدد الدول التي شهدت ثورات وانتفاضات ديمقراطية لم تكتمل، وشهدت عودة ملامح النظام السلطوي.

في حين ينشأ ضمن النمط الخامس (نمط الفرض بالقوة من الخارج) النظام الديمقراطي في عقب غزو أو هزيمة عسكرية. لكن التجارب التي شهدتها عدد من الدول لم تجعل من إزالة النظام القديم، وتوليد نظام جديد إلا ضرباً من الفوضى غير المعهودة. وهو ما لم يشر إليه المؤلف.

ويشدد المؤلف على أن هناك تداخلاً كبيراً بين نمط وآخر، إذ إن التجارب التاريخية التي ساقها ليست ستاتيكية ثابتة، بل كثيراً ما يحصل فيها تداخل بين نمطين أو أكثر، وينتج منها شيء جديد.

ويعالج المؤلف في هذا الفصل أهم التحديات التي تبرز خلال المرحلة الانتقالية التي وجدها في: تحدي الأزمة الاقتصادية، تحدي الريبة وعدم الثقة، تحدي عدم الواقعية والوعود المبالغ فيها، تحدي أخطار التفكك الاجتماعي، وتحدي أمراض نخب الإثارة والفوضى.

ويخلص المؤلف للتنبيه إلى ما ذهب إليه الباحثون من أن «سقوط النظم السلطوية وبدء عملية الانتقال إلى الديمقراطية ليسا ضمانا في حد ذاتهما لاستمرار العملية والنجاح في إقامة نظم ديمقراطية.»<sup>(7)</sup> فثمة دول تنجح في إقامة الحكم الديمقراطي، وثمة بلدان تنزلق نحو الحرب الأهلية والاقتيال، في حين إن نمطاً آخر يتجه نحو تغيير الصورة البرانية، ويحافظ على الجوهر الاستبدادي والتسلطي للنظام السياسي. لكن ما هي الآليات التي تؤثر في مآلات عملية الانتقال إلى الديمقراطية، هو ما يبحثه الفصل الخامس من كتاب الانتقال إلى الديمقراطية.

### تعزير الديمقراطية

على الرغم من محاولة المؤلف في الفصل الخامس المعنون بـ(تعزير الديمقراطية) التمييز بين عمليتي الانتقال إلى الديمقراطية والتعزير الديمقراطي، إلا أنه يقر أن التواصل والتداخل بينهما كبير في الأدوات والمسارات، فالأولى (الانتقال إلى الديمقراطية) تمهد للثانية (تعزير الديمقراطية)، أي بالجوهر استمرار عمل المؤسسات الديمقراطية من دون أي انقطاع أو توقف. لكن ما لم يعالجه المؤلف هو النكوص على الديمقراطية، وليس تعزير الديمقراطية، ولربما تشكل الحالة المصرية مثالا بالغ الدلالة، ضمن هذا السياق.

ويرى المؤلف أن ارتباط تعريف تعزير الديمقراطية يرتبط «بغيباب القوى والتحديات التي تهدد النظام الديمقراطي، وعدم وجود أخطار تهدد وجوده ذاته»<sup>(8)</sup> لكنه سرعان ما يقر بأنه هذا التعريف أو التوصيف مبالغ فيه، لأن النظم الديمقراطية الناشئة سرعان ما تشهد حالات استقطاب وتجاذبات كبيرة، قد تصل إلى اللجوء إلى العنف في العمل السياسي، وقد تشهد صراعاً بين أقطاب المجتمع، سواء أكان إثنين أم دينياً.

ويشير تعزير الديمقراطية إلى تراجع التهديدات الموجهة إلى النظام الجديد، أو بمعنى اقتراب النظام السياسي من المثل العليا للديمقراطية، أو أن يكون التعزير بمعنى تنظيم الديمقراطية، أو توطيد الديمقراطية الجديدة، أو بمعنى استقرار مؤسسات الحد الأدنى للديمقراطية، من قبيل

(7) المصدر السابق، 137.

(8) المصدر السابق، 141.

إجراء انتخابات دورية نزيهة، وحق التصويت للجميع، والمنافسة الحزبية، ووجود منظمات أهلية قوية، ومساءلة السلطة التنفيذية، وتوافر المعلومات وتداولها، واحترام الحقوق المدنية الأساسية. لكن ثمة اتجاه لا يركز فقط على القضايا الإجرائية، بل يرى أن إقامة المؤسسات الديمقراطية هي شرط ضروري لا شك فيه، ولكنه غير كافٍ لتحقيق الديمقراطية.

ويرى المؤلف أن هناك عددًا من العناصر التي يعدها ضرورية لتعزيز النظام الديمقراطي، وتوطيد أركانه، وهي:

1. تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي، أي توافق القوى الرئيسة كلها بقواعد العملية الديمقراطية.
2. حدود استخدام السلطة، بمعنى أن النظام الديمقراطي يحدد لشاغلي السلطة ما ينبغي فعله، وما لا يستطيعون أن يفعلوه. ويعزو المؤلف ذلك «لأن النظام الديمقراطي يقوم على دعامتين مترافقتين: الأولى تعطي سلطة الحكم للأغلبية، والثانية تحمي حقوق الأقليات وتصونها»<sup>(9)</sup>.
3. ضرورة توفر روح الاعتدال للوصول إلى حل وسط مقبل بين الأطراف المختلفة، إذ إن الاستقطابات الأيديولوجية الحادة والوصول إلى المعادلة الصفرية تمثل تهديدًا كبيرًا لتعزيز الديمقراطية.
4. لا بد من إخضاع المؤسسة العسكرية وملحقات الدولة الأمنية كلها للحكومة المدنية المنتخبة.

### حدود الانتقال إلى الديمقراطية: تعدد المفاهيم والأنماط

في الفصل السادس (حدود الانتقال إلى الديمقراطية: تعدد المفاهيم والأنماط) يحاول المؤلف أن يعرض لأهم التطورات التي طرأت على مسألة الانتقال إلى الديمقراطية، مفترضًا أن «حيوية الديمقراطية تنبع من قدرتها على التطور والتكيف مع المتغيرات، فلا يوجد شكل مؤسسي جامد

(9) المصدر السابق، 153.

لها»<sup>(10)</sup>.

وفي سياق تحليله اقترح عددًا من التوصيفات لمعاني الديمقراطية، منها: الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية النخبوية، الديمقراطية التوافقية، الديمقراطية الاجتماعية، الديمقراطية الرقمية، الديمقراطية التشاورية.

وخلص إلى تأكيد أن «الديمقراطية هي عملية صيرورة تاريخية، تتطور وفقًا للظروف والأوضاع المتغيرة. وأن الشكل الذي يتخذه النظام الديمقراطي في مجتمع ما يتأثر بالسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع»<sup>(11)</sup>.

### أي مستقبلٍ للديمقراطية؟

يخلص المؤلف في نهاية كتابه إلى أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية هي مسألة طويلة الأجل، ومعقدة، ودينامية، ومفتوحة النهايات. بمعنى أن توطين الديمقراطية يتطلب الأخذ بالحسبان «اختلاف البيئة التي تتشكل فيها مضامين القيم الديمقراطية والأشكال التنظيمية التي تتخذها»<sup>(12)</sup>. ويؤكد أن تقييم النظم الديمقراطية ينبغي ألا يعتمد على وصف المؤسسات، بل ينبغي أن يعتمد على وصف ما تظلم به من وظائف وأدوار في الواقع. فالديمقراطية لكي تنهض فإنها بحاجة إلى جناحين «جناح إجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتصل بنوعية الحكم وجودته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع»<sup>(13)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك فإن النظم الديمقراطية تواجه عددًا من التحديات الأساسية: أولها تحدي المحافظة على الإجماع العام بين الفاعلين السياسيين على قواعد العملية الديمقراطية في مواجهة

(10) المصدر السابق، 167.

(11) المصدر السابق، 202.

(12) المصدر السابق، 203.

(13) المصدر السابق، 204.

النزاعات العرقية والسلالية، والأصوليات الدينية، وثانها تحدي غياب العدالة وتكافؤ الفرص الناشئ من ديناميات النظام الرأسمالي في عصر العولمة، وثالثها تحدي التكيف مع الصعود الاقتصادي الآسيوي، ورابعها ازدياد دور القادة الأفراد في العملية السياسية.

تحديات كثيرة فرضت مستجداتها وآلياتها على العمل الديمقراطي، ما أنتج «أزمة الديمقراطية»، ودلالاتها انخفاض المشاركة في الانتخابات العامة، وتراجع عضوية الأحزاب والنقابات، وضعف الانتماء الحزبي، والأهم من ذلك عدم الثقة بالمؤسسات العامة، وازدياد الشعور بأن السياسة هي نشاط يتسم بالخداع وخدمة المصالح الشخصية.

هذا الكتاب، وإن غاص عميقا في التحليل التاريخي إلا أنه سعى من خلال الدراسة المقارنة إلى تقديم خبرة هذا التحليل وعصارتها لكل حالة، يقيناً منه أنه لا يوجد حل أو وصفة سحرية لتطبيق الديمقراطية.

إن الانتقال إلى الديمقراطية لا بد أن يمر بمرحلة عبور فرعية شاقة، قد تطول أو تقصر، لكن نجاحها مرهون بالمثابرة والإصرار على فكرة تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، وجعلها واقعا ملموساً، قد يشهد هذا الانتقال مخاضاً عسيراً في عملية تفكيك مؤسسات النظام القديم وتشبيد المؤسسات الديمقراطية، بما فيها وضع الدستور الجديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة حرة ونزيهة. حكومة قادرة على ممارسة صلاحياتها عبر ترسيخ الهدف المنشود وتثبيتته وهو الانتقال الثابت نحو الديمقراطية.

إن القراءة التاريخية لتجارب الشعوب تعطينا أملاً كبيراً بأن البلدان العربية يمكنها الانتقال إلى الديمقراطية، صحيح أنها ما زالت ترزح تحت وطأة أزمات جذرية، لكنها استطاعت كسر وثن الدكتاتورية، وتحطيم آلهة الأبد والأبدية، وحتى وإن استمر بقاء رمز الأبد في السلطة، إلا أن استمراره رهن بعوامل خارجية، وليس نتاج صراعات وتجاوزات داخلية. فيوماً ما سيتحقق حلم الشعوب العربية في إقامة ما تحلم به من نظم ديمقراطية جديدة بالاحترام والتقدير.

إن التأصيل الأكاديمي لمسألة الانتقال إلى الديمقراطية واحد من القضايا بالغة الأهمية في هذه المرحلة، فالمسألة ليست قانونية، بل هي تعكس بالجوهر بعداً ثقافياً معرفياً سياسياً وقانونياً بضرورة أن تسود ثقافة الديمقراطية، وأن يعي المواطن أن أبناء الوطن سواسية وفق معادلة لا حقوق من دون واجبات، ولا واجبات من دون حقوق.

## ما لم يقله الباحث في كتابه

واقع حالنا العربي يشير إلى أن مفهوم الديمقراطية قد غاب في ظل سيطرة الثقافة البطريركية بأبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية، سيطرة تجعل من أي تحرك نحو الديمقراطية يصطدم بواقع بالغ السوء، ويجعل أي فعل نحو التحول إلى الديمقراطية كالحراثة في الماء. لكن أيا يكن فإن ما حصل في السنوات العشر الأخيرة يبشر بتغييرات جذرية نحو تحقيق حلم بناء مجتمعات ذات مؤسسات ديمقراطية. صحيح أن العطب قد أصاب ثورات الربيع العربي ولكنها كسرت حواجز كانت تقف في وجه هذا الحلم، مع اختلاف الحالة من بلد إلى آخر، فما حصل في مصر ليس بحال من الأحوال شبيهاً بما حصل في سورية، أو في ليبيا.

على الرغم من أهمية الدراسات المقارنة والأكاديمية لتجارب الديمقراطية في الدول الغربية وما أعطته من غنى وتجارب حية ملموسة في هذا البحث، إلا أنه من الأهمية بمكان التعمق ودراسة ما شهده العالم العربي مؤخرًا من تحولات، بوصفها تشكل منجمًا لدراسة مسألة التحول الديمقراطي.

كان حريًا بالمؤلف أن يطرق موضوع ثورات الربيع العربي بوصفها حدثًا تاريخيًا لا يمكن إغفاله في معرض الحديث عن الديمقراطية، محاولًا الإجابة عن سؤال لماذا انكسرت الثورات ولماذا تعثر الحلم، هل اصطدم بنزوع المؤسسات العسكرية للتحكم في مفاصل الدولة؟ أم أن العوامل الخارجية قد فعلت فعلها؟ فبعض التجارب العربية استطاعت أن توطن الديمقراطية، وأن تسعى لتثبيت دعائمها (الحالة التونسية)، لكن أغلب الحالات قد أجهضت قبل اكتمال المولود (حالة البحرين) مثلاً. وبعضها الآخر وقع في النهاية بيد العسكر (الحالة المصرية)، أو أنه أصبح ساحة صراع إقليمي ودولي (الحالة السورية).

يؤكد الباحث أهمية التنمية/ التحديث كشرط لا غنى عنه من أجل الوصول إلى الديمقراطية، إلا أن إعطاء الأولوية للتطور الاقتصادي يكاد يكون بعدًا ستاتيكيًا لفهم مسألة تشييد الديمقراطية، وذلك لأن انتظار أن تتطور البنية الاجتماعية الاقتصادية، وأن تسلك بعدًا تحديثيًا هي مسألة في غاية التعقيد، ومرتبطة بشكل جدلي مع الوضع السياسي، وهنا يؤخذ على المؤلف أنه قد أغرق بحثه بالتنظير للفكرة، بعد أن وعدنا بأن تشكل التجارب الديمقراطية حالة مفتاحية لفهم واقعنا العربي المستعصي على الإدراك.

أما في ما يتعلق بديناميات انهيار السلطة يلاحظ أن المؤلف لم يتطرق إلى البنى التسلطية في عالمنا العربي، إذ إن هذه البنى أصبحت بعد ذاتها تشكل حالات نموذجية لدراسة الأنظمة الأوتوقراطية بالغة السوء وفهمها في تعاملها مع مواطنيها. ولربما لو تناول المؤلف سوسيولوجيا النظام السياسي السوري نموذجًا، لأمكن له أن يتوصل إلى نتائج ملموسة حول الأنظمة الأوتوقراطية ربما تفيد في تحديد آليات أفولها ومراحل انهيارها، سواء عبر محددات خارجية أم عبر تناقضات داخلية بالغة الحدة.

صحيح أن الكتاب قد طرق حقلًا سبق أن كان موضوعًا لعدد من الدراسات والأبحاث، لكن أهمية الكتاب في أنه قد أصل الفكرة، وسعى لتكوين بعد نظري جامع لها، وهو يشكل إضافة مهمة إلى المكتبة العربية، إضافة نحن في أمس الحاجة إليها، كما حاجتنا إلى أن يتطوع كتاب وباحثون للبحث في إخفاقات ثورات الربيع العربي، وعطب المشروع الديمقراطي لما يشكله من ضرورة بالغة الأهمية.